

## التأثيرات الإقليمية والدولية على الهوية الوطنية العراقية

م.د. مها سعد عبد الكريم

مركز المستنصرية للدراسات / قسم الدراسات السياسية

Dr. Maha Saad Abdul Karim

[maha.saad@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:maha.saad@uomustansiriyah.edu.iq)

## المخلص

يتناول هذا البحث دراسة الهوية الوطنية العراقية في ضوء التحولات السياسية بعد عام 2003، مع التركيز على التأثيرات الإقليمية والدولية وأثرها على صعود الهويات الفرعية وضعف الولاء الوطني. يبين البحث أن الهوية الوطنية ليست ثابتة، بل هي عملية مستمرة تتشكل عبر تفاعل مؤسسات الدولة والمجتمع والهويات الفرعية، وتتأثر بالتدخلات الخارجية. كما يقترح البحث مسارات لتعزيز الهوية الوطنية من خلال إصلاح النظام السياسي، وتعزيز مؤسسات الدولة الجامعة، وتطوير مشروع تربوي وثقافي يركز على القيم المشتركة.

## Abstract

This study examines the Iraqi national identity in light of the political transformations after 2003, focusing on regional and international influences and their impact on the rise of sub-national identities and the weakening of national loyalty. The research demonstrates that national identity is not fixed but a continuous process shaped by the interaction of state institutions, society, and sub-national identities, and influenced by external interventions. The study also suggests pathways to strengthen national identity through political system reform, reinforcing unifying state institutions, and developing an educational and cultural project that emphasizes shared values.

## المقدمة :

تعد الهوية الوطنية من أهم المرتكزات الأساسية في بناء الدولة الحديثة، بوصفها الإطار الجامع الذي يحدد الانتماء المشترك ويؤسس لوعي جمعي يقوم على وحدة المصير والمصلحة المشتركة. وفي الحالة العراقية، اكتسبت الهوية الوطنية خصوصية تاريخية نتيجة التنوع الثقافي والاجتماعي والقومي والديني الذي يمتاز به المجتمع العراقي، والذي كان في فترات معينة مصدر غنى حضاري وتكامل اجتماعي. غير أن التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها العراق بعد عام 2003، وما رافقها من انهيار مؤسسات الدولة وإعادة تشكيل النظام السياسي على أسس محاصصية، جعلت الهوية الوطنية تواجه تحديات وجودية عميقة. فقد أصبح العراق، بحكم موقعه الجيوسياسي وحجم هشاشة بنيته السياسية، بيئة مفتوحة لتأثيرات إقليمية ودولية متعددة؛ حيث سعت قوى إقليمية مثل إيران وتركيا ودول الخليج إلى تعزيز نفوذها داخل العراق عبر أدوات سياسية واجتماعية وثقافية، في حين مارست القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، دوراً حاسماً في صياغة مسارات السلطة وإدارة القرار السياسي. هذه التأثيرات لم تكن مجرد تدخلات سياسية، بل امتدت لتطال البنية الاجتماعية والثقافية، وأسهمت في إعادة إنتاج الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. أدى ذلك إلى بروز تصدعات في الوعي الوطني العراقي، حيث أخذت الانتماءات الطائفية والعرقية والعشائرية تستعيد مكانتها بوصفها هويات بديلة في سياق تراجع دور الدولة وضعف قدرتها على إنتاج مشروع وطني جامع. وبذلك غدت الهوية الوطنية العراقية ساحة صراع بين اتجاهات داخلية وخارجية تتنافس على توجيه الوعي الجمعي وتحديد معايير الانتماء والولاء. وتبعاً لذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة التأثيرات الإقليمية والدولية في تشكيل الهوية الوطنية العراقية، وتحليل آليات التأثير وأبعاده ونتائجه، من أجل فهم طبيعة التحولات التي طرأت على بنية الهوية وإمكانية استعادة نموذج وطني جامع يضمن الاستقرار السياسي والنسيج الاجتماعي في العراق.

مشكلة البحث:

شهد العراق منذ عام 2003 تحولات سياسية وأمنية واجتماعية عميقة أثرت بشكل مباشر في مكونات هويته الوطنية، إذ أصبح ساحةً لتقاطع النفوذ الإقليمي والدولي، حيث تسعى أطراف متعددة – إقليمية ودولية – إلى توجيه مسار الهوية العراقية بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والفكرية. وقد أدت هذه التدخلات إلى تصاعد الانقسامات الطائفية والعرقية والمناطقية، مما انعكس على تماسك الهوية الوطنية الجامعة. ومن هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي:

. إلى أي مدى أسهمت التأثيرات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل الهوية الوطنية العراقية وإضعاف مركزاتها الجامعة بعد عام 2003؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

. ما طبيعة الدور الذي تمارسه القوى الإقليمية (مثل إيران وتركيا ودول الخليج) في التأثير على الهوية الوطنية العراقية؟

2. كيف انعكست التدخلات الدولية (وخاصة الأمريكية) على البنية السياسية والاجتماعية التي تشكل الإطار الحاضن للهوية الوطنية؟

3. ما هي العوامل الداخلية التي جعلت الهوية العراقية عرضة للتأثير الخارجي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية: تؤدي التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي إلى إضعاف الهوية الوطنية الجامعة عبر تعزيز الانقسامات الفرعية (الطائفية، القومية، والمناطقية)، وإعادة إنتاج الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الشاملة، وذلك من خلال أدوات سياسية وإعلامية واقتصادية وثقافية.

أولاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل طبيعة الهوية الوطنية العراقية وتحديد مركزاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية.
2. كشف آليات التأثير الإقليمي والدولي في تشكيل الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003.
3. بيان دور النظام السياسي العراقي القائم على المحاصصة في تعزيز الهويات الفرعية.
4. تحديد العوامل الداخلية التي جعلت الهوية الوطنية عرضة للاختراق والتأثير الخارجي.
5. تقييم الآثار الناتجة عن تراجع الهوية الوطنية على الاستقرار السياسي والنسيج الاجتماعي في العراق.
6. اقتراح مسارات لتعزيز الهوية العراقية الجامعة وإعادة بناء مفهوم الانتماء الوطني.

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من عدة جوانب:

1. يسهم البحث في إثراء الدراسات المتعلقة بالهوية الوطنية في سياقات الدول التي تمر بمرحلة إعادة بناء سياسي واجتماعي، ويكشف كيفية تفاعل الهويات المحلية مع الضغوط الخارجية.
2. يساعد البحث في تقديم رؤى يمكن أن تسهم في صياغة سياسات وطنية تعزز من تماسك المجتمع العراقي وتحد من الانقسامات الطائفية والعرقية.

ثالثاً: مناهج البحث

يعتمد البحث على المنهجيات الآتية: المنهج التاريخي: لتتبع تطور الهوية الوطنية العراقية عبر المراحل السياسية المختلفة، ومنهج تحليل النظم لفهم علاقة النظام السياسي العراقي بالهويات الفرعية والتدخلات الخارجية.

المبحث الأول

مفهوم الهوية الوطنية وخصائصها

تشير الهوية الوطنية إلى جملة الخصائص الرمزية والثقافية والقيمية التي يتوحد حولها أفراد مجتمع معين ويُعرفون من خلالها أنفسهم بوصفهم ينتمون إلى دولة واحدة ومصير مشترك. ولا تُعد الهوية الوطنية معطى ثابتاً أو جوهرًا مغلقًا، بل هي بناء اجتماعي وتاريخي يتشكل عبر الزمن من خلال تفاعل الوعي الجمعي مع التحولات السياسية والثقافية والاقتصادية. ويُعاد إنتاج الهوية الوطنية

باستمرار عبر مؤسسات الدولة (النظام السياسي، التعليم، الإعلام، التشريع) التي تسهم في صياغة تصور مشترك لماهية "الانتماء".<sup>(1)</sup>

ومع ذلك، فإن الهوية الوطنية في المجتمعات المتعددة إثنيًا وطائفيًا، مثل العراق، غالبًا ما تواجه تحديًا بنيويًا يتمثل في طبيعة العلاقة بين "الهوية الجامعة" والهويات الفرعية. فالهويات الفرعية (الطائفية، القومية، العشائرية، والمناطقية) ليست بالضرورة نقيضًا للهوية الوطنية، بل قد تشكل جزءًا من مكوناتها الثقافية. لكن الأزمة تنشأ عندما تتحول الهوية الفرعية إلى أداة سياسية، أو تُوظف من قبل قوى داخلية وخارجية لنقويض الهوية الجامعة أو إعادة تعريفها.

وهنا يظهر الطابع الجدلي للهوية الوطنية: فهي من جهة مشروع سياسي تسعى الدولة لفرضه بوصفه إطارًا موحدًا، ومن جهة أخرى هي نتاج تفاوض مستمر داخل المجتمع حول الحدود والمعاني والرموز. وفي السياقات التي تشهد هشاشة في بنية الدولة أو ضعفًا في الشرعية السياسية، تصبح الهوية الوطنية عرضة للاختراق، إذ تتراجع لصالح هويات أقرب وأضيق تُقدم للفرد شعورًا بالانتماء والحماية.

وفي الحالة العراقية، يبرز هذا التوتر بشكل واضح؛ إذ لم يكن إنتاج الهوية الوطنية مشروعًا مستندًا إلى توافق مجتمعي طويل الأمد، بقدر ما كان تعبيرًا عن صيغ سلطة متعاقبة حاولت تثبيت نموذج معين للهوية وفق منطلقاتها الأيديولوجية. ولذلك، فإن فهم الهوية الوطنية العراقية يتطلب تحليلًا نقديًا لتاريخ تشكل الدولة، ودور السلطة في بناء رموز الانتماء، وحدود التعايش بين مكونات المجتمع.<sup>(2)</sup>

وبناءً على ذلك، فإن الهوية الوطنية ليست مجرد فكرة ثقافية أو رمز علم وشعار، بل هي سيرة اجتماعية-سياسية تتأثر بعوامل داخلية (شكل الدولة، النظام السياسي، البنية الاجتماعية) وعوامل خارجية (التأثيرات الإقليمية والدولية، العولمة، الصراعات العابرة للحدود). ومن ثم، فإن دراسة الهوية الوطنية العراقية لا يمكن فصلها عن علاقة العراق بمحيطه الإقليمي والدولي، ولا عن طبيعة توازنات القوة داخل الدولة ذاتها.<sup>(3)</sup>

تتميز المجتمعات متعددة المكونات، سواء من حيث القومية أو الدين أو المذهب أو اللغة، بوجود هويات فرعية تتعايش داخل إطار هوية وطنية جامعة. غير أن هذا التعايش لا يحدث تلقائيًا، بل يتطلب وجود منظومة سياسية وثقافية قادرة على إدارة التنوع بشكل يضمن دمج الهويات المختلفة دون إقصاء. ومن ثم، فإن الهوية الوطنية في هذه المجتمعات ليست مجرد انعكاس طبيعي للتاريخ المشترك، بل هي نتاج عملية تفاوض مستمرة بين مكونات المجتمع حول طبيعة الانتماء وحدوده.<sup>(4)</sup>

أولاً، تتسم الهوية الوطنية في المجتمعات المتعددة بطابع تكميلي؛ فهي لا تنشأ من عنصر واحد مهيم، بل من تفاعل عدة عناصر ثقافية ولغوية وتاريخية تشكل معًا الإطار الجمعي للانتماء. لكن هذا الطابع التكميلي قد يتحول إلى مصدر هشاشة إذا لم يتم الاعتراف المتوازن بكل مكوناتها، إذ يؤدي أي ميل لفرض هوية أحادية إلى خلق توتر وسعي المجموعات المهمشة لإعادة تأكيد هويتها الخاصة بوصفها بديلاً للهوية الجامعة.<sup>(5)</sup>

ثانيًا، تنشأ الهوية الوطنية في مثل هذه المجتمعات غالبًا ضمن سياق الدولة الحديثة، أي أن الدولة تلعب دورًا مركزيًا في تعريف الهوية وتوجيه معاني الانتماء عبر مؤسساتها التعليمية والإعلامية والقانونية. لكن في حال ضعف مؤسسات الدولة أو فقدانها لشرعيتها، فإن الهويات الفرعية تستعيد موقعها بوصفها مصدرًا بديلًا للحماية والانتماء، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الهوية الوطنية لصالح انتماءات أكثر ضيقًا.

ثالثًا، تتأثر الهوية الوطنية في المجتمعات المتعددة بدرجة الصراع أو التنافس داخل المجال السياسي. ففي الأنظمة السياسية التي تعتمد المحاصصة أو تقاسم السلطة على أساس طائفي أو قومي، تصبح

(1) فالج عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، المركز العربي للأبحاث، 202، ص 7.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الوراق، 1998.

(3) المصدر نفسه، 202، ص 24.

(4) عبد الحسين شعبان، العراق: الدولة والهوية، دار الفارابي، 200، ص 87.

(5) Dawisha, Adeed. Iraq: A Political History from Independence to Occupation. Princeton University Press, 2009, 65.

الهوية الوطنية نفسها موضوعًا للصراع، إذ تتحول إلى أداة تفاوض بين القوى الفاعلة بدلاً من كونها إطارًا جامعًا لها. وبذلك يتم إعادة تعريف الهوية وفق موازين القوى وليس وفق مشروع وطني مشترك.

رابعًا، يلعب العامل الإقليمي والدولي دورًا مضاعفًا في المجتمعات المتعددة، حيث يسهل التأثير الخارجي عبر بوابة الهويات الفرعية ذات الامتدادات خارج الحدود (دينية أو قومية أو مذهبية).<sup>(6)</sup> ويؤدي هذا الامتداد إلى تحويل الهوية من مسألة داخلية إلى ساحة نفوذ وصراع إقليمي ودولي، كما يحدث بوضوح في الحالة العراقية، حيث لم تعد الهويات الفرعية مجرد تعبير اجتماعي، بل أصبحت أدوات سياسية تستند إلى دعم خارجي مباشر.

وأخيرًا، فإن فهم خصائص الهوية الوطنية في المجتمعات المتعددة يتطلب إدراك أن الهوية ليست معطى نهائيًا، بل مشروع دائم إعادة التشكل، يتأثر بنوعية الدولة، ومقدار العدالة في توزيع السلطة والثروة، ومدى قدرة المجتمع على بناء سرديات مشتركة تعزز الانتماء الوطني دون إنكار التعدد. وفي هذا السياق، يصبح تحليل الهوية الوطنية العراقية جزءًا من فهم أوسع لديناميات الدولة والمجتمع وعلاقات القوة داخليًا وخارجيًا.

تشكلت الهوية الوطنية العراقية ضمن سياقات تاريخية اتسمت بالتعقيد والتداخل بين البنى الاجتماعية التقليدية من جهة، وبين مشاريع الدولة الحديثة من جهة أخرى. فلم يكن العراق عبر تاريخه الحديث وحدة اجتماعية متجانسة، بل كان إطارًا سياسيًا جمعت داخله مكونات قومية ودينية ومذهبية متعددة، ما جعل عملية بناء هوية وطنية جامعة مشروعًا سياسيًا أكثر منه واقعًا اجتماعيًا مكتملاً.<sup>(7)</sup>

أولًا: مرحلة الدولة العثمانية وما قبل التكوين الوطني الحديث لم يكن الانتماء في هذه المرحلة يستند إلى الهوية الوطنية بالمعنى المعاصر، بل كان يتوزع بين الانتماءات المحلية والدينية والعشائرية. فالعلاقة بين السكان والدولة كانت علاقة "سلطة-رعية" وليست علاقة "مواطنة". وقد سمح هذا السياق باستمرار الهويات الفرعية بوصفها المرجعية الأساسية للأفراد في الحياة اليومية.<sup>(8)</sup>

ثانيًا: مرحلة الدولة الملكية (1958-1992): محاولة تأسيس هوية وطنية وحديثة سعت الدولة الملكية بعد تأسيسها إلى بناء هوية وطنية تستند إلى فكرة الدولة المركزية الحديثة. فتم الاعتماد على مؤسسات التعليم والجيش والإدارة في خلق تصور مشترك للوطن. غير أن هذه الهوية بقيت نخبوية وضعيفة الانتشار الشعبي، نتيجة غياب العدالة في توزيع السلطة وارتباط الدولة بالمصالح الأجنبية، ما جعل الهويات القبلية والطائفية والقومية تستمر بوصفها بدائل قوية.

ثالثًا: الجمهوريات المتعاقبة (1958-2003): الهوية كأداة سلطة شهدت هذه المرحلة صعود مشاريع أيديولوجية حاولت إعادة تعريف الهوية الوطنية وفق منطلقات قومية أو حزبية. فقد سعت الأنظمة الجمهورية إلى دمج المجتمع تحت هوية موحدة قسرًا، لكن هذا الاندماج كان قائمًا على القوة السياسية لا على المصالحة الاجتماعية. ومع أن الدولة نجحت في بعض الفترات في تعزيز الانتماء الوطني عبر الجيش ومشاريع التنمية، إلا أن غياب التعددية السياسية واستمرار المركزية الصارمة خلق تناقضًا بين الهوية الرسمية المفروضة والهوية الاجتماعية الواقعية.

رابعًا: البنية الاجتماعية كعامل ثابت يعيد إنتاج الهوية الفرعية على الرغم من التحولات السياسية، بقيت البنية الاجتماعية العراقية تُعيد إنتاج الهويات الفرعية بوصفها مصادر أساسية للانتماء. فقد ظل الولاء للعشيرة أو الطائفة أو القومية يشكل إطارًا مباشرًا للتفاعل الاجتماعي، بينما بقيت الهوية الوطنية مشروعًا فوقيًا يتطلب دولة ذات شرعية قوية لكي يتحول إلى واقع ملموس.<sup>(9)</sup>

إن الهوية الوطنية العراقية لم تُبنى على أساس عقد اجتماعي متوافق عليه بين المكونات، بل كانت نتاج مشاريع سلطة متعاقبة حاولت تعريف الانتماء وفق مصالحها. ونتيجة لذلك، بقيت الهوية الوطنية هشّة وقابلة لإعادة التشكيل، الأمر الذي جعلها عرضة للتأثيرات الإقليمية والدولية لاحقًا، خاصة بعد عام

(6) فالج عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(7) Dawisha, Adeed, Ibid, 45.

(8) فالج عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(9) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 92.

2003 حين انهارت مؤسسات الدولة الحاضنة للهوية الجامعة، وتقدم الولاء الفرعي بوصفه بديلاً يوفر الحماية والانتماء.

### المبحث الثاني

#### التحولات السياسية في العراق بعد عام 2003 وإعادة تشكيل الهوية الوطنية

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية جذرية أعادت تشكيل بنية الدولة وطبيعة العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الحكم، إذ أدى سقوط النظام السابق إلى انهيار نموذج الدولة المركزية التي كانت تحتكر تعريف الهوية الوطنية وتقرضها عبر أدوات القوة السياسية والأمنية،<sup>(10)</sup> فقد كان للولايات المتحدة دور محوري في رسم الإطار الأولي للنظام السياسي الجديد، من خلال تبني نموذج يقوم على تفكيك المركزية السابقة وإعادة توزيع السلطة عبر آليات توافقية بين المكونات. ورغم أن هذا النموذج كان يستند إلى خطاب ديمقراطي، إلا أن تطبيقه العملي قاد إلى تعزيز الانقسامات الهوياتية، حيث تم تعريف العملية السياسية نفسها ضمن خطوط انتمائية، ما أدى إلى إدخال الهوية الوطنية في دائرة التفاوض السياسي الدائم، وعليه كان دخول الفاعل الخارجي بوصفه القوة التي هندست الإطار الجديد للنظام السياسي، أصبح تشكيل الهوية الوطنية جزءاً من عملية إعادة بناء السلطة، لا باعتبارها سيرورة اجتماعية داخلية، بل كنتاج لتوازنات خارجية وداخلية معقدة. جاء التحول السياسي في سياق اعتماد نموذج يقوم على مبدأ "تقاسم السلطة" بين المكونات، وهو ما انعكس في تبني المحاصصة كآلية لتوزيع المواقع السياسية.<sup>(11)</sup> ورغم أن هذا النموذج كان يهدف نظرياً إلى منع هيمنة طرف واحد، إلا أنه عملياً أسس لشرعة الهويات الفرعية بوصفها وحدات سياسية قائمة بذاتها. ومن ثم، أصبحت الهوية الوطنية مرتبطة بتنظيم العلاقة بين الهويات الفرعية أكثر من ارتباطها بخلق إطار جامع يعبر عن الجميع، وكان للوجود الدولي دوراً مركزي في صياغة هذا التحول. فقد جرى تعريف الدولة الجديدة بوصفها فضاءً مفتوحاً لإعادة تشكيل البنى السياسية والمؤسسية تحت إشراف خارجي مباشر. ونتج عن ذلك انتقال دور الدولة من "منتج للهوية" إلى "ساحة صراع حول الهوية"،<sup>(12)</sup> إذ لم يعد الانتماء الوطني يستند إلى مشتركات تاريخية وثقافية، بل أصبح مشروطاً بتوازنات القوى السياسية ومصالحها، كما أدت هشاشة مؤسسات الدولة وضعف قدرتها على فرض سيادة قانونية جامعة إلى تعزيز دور الفاعلين غير الرسميين، الذين استثمروا في الهويات الفرعية بوصفها مصادر للتعبئة والشرعية. وبهذا تحولت الهوية الوطنية، في كثير من الأحيان، إلى خطاب رمزي أكثر من كونها إطاراً عملياً موجهاً للفعل السياسي، فضلاً عن ذلك فقد أسهمت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت العملية السياسية الجديدة في إعادة تشكيل أنماط الولاء والانتماء. فقد أدت النزاعات، وتراجع الخدمات العامة، وعدم تكافؤ الفرص إلى تعزيز الانكفاء نحو الانتماءات القريبة (الطائفة، العشيرة، الجماعة المحلية) بوصفها ملاذاً يوفر الحماية والدعم، على حساب الانتماء الوطني العام.

أذاً تأثرت الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003 بمجموعة معقدة من العوامل الإقليمية والدولية التي شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعادة صياغة البنية السياسية والاجتماعية للدولة. فقد أصبح الفضاء السياسي العراقي بعد التحول السياسي مفتوحاً أمام قوى خارجية متعددة، سعت كل منها إلى توظيف الانقسامات الداخلية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وقد كان للولايات المتحدة دور محوري في رسم الإطار الأولي للنظام السياسي الجديد، من خلال تبني نموذج يقوم على تفكيك المركزية السابقة وإعادة توزيع السلطة عبر آليات توافقية بين المكونات.<sup>(13)</sup> ورغم أن هذا النموذج كان يستند إلى خطاب ديمقراطي، إلا أن تطبيقه العملي قاد إلى تعزيز الانقسامات الهوياتية، حيث تم تعريف العملية السياسية نفسها ضمن خطوط انتمائية، ما أدى إلى إدخال الهوية الوطنية في دائرة التفاوض السياسي الدائم، كما أسهمت القوى الإقليمية في تعميق الانقسامات الداخلية عبر بناء علاقات

(10) Lisa Anderson, "The State and Identity in the Middle East", International Journal of Middle East Studies, 2004, p6.

(11) نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005، ص67.

(12) عبد الله علي إبراهيم، الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003 طبق النظرية البنائية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2022/20.

(13) Dawisha, Aheed, Ibid, 45.

شبكة مع فواعل محلية، سواء كانت سياسية أو اجتماعية. وقد استند هذا التدخل إلى توظيف الروابط الأيديولوجية أو الدينية أو الجغرافية أو الاقتصادية، الأمر الذي منح الهويات الفرعية مصادر دعم خارجية عززت استقلاليتها على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وقد أدت المنافسة الإقليمية في العراق إلى جعل الهوية الوطنية ساحة صراع رمزي، تتواجه فيها سرديات متعددة حول معنى "الوطن" و"الانتماء" و"المصلحة العامة" (14) وقد انعكس ذلك في الخطاب الإعلامي والتعليم والفضاء الثقافي، حيث لم تعد الرموز الوطنية محايدة أو جامعة، بل أصبحت موضوعاً للتفسير، (15) وإعادة البناء، وأحياناً لإعادة الاحتكار، كما كشفت التدخلات الدولية والإقليمية عن هشاشة الدولة بوصفها الفاعل الرئيسي في إنتاج الهوية. فكلما ازدادت قدرة الفاعل الخارجي على التأثير، قلت قدرة الدولة على فرض رواية وطنية جامعة. وبذلك تحولت الهوية الوطنية من مشروع داخلي إلى نتيجة لتوازن القوى بين الداخل والخارج. (16)

يُظهر هذا السياق أن الهوية الوطنية في العراق ما بعد 2003 لم تُصنع في إطار مسار اجتماعي تدريجي، بل في ظل تفاعل مستمر بين مشاريع محلية وإقليمية ودولية، مما جعلها هوية متحركة وغير مستقرة، تُعاد صياغتها وفق موازين القوة والتحالفات التي تتغير باستمرار. وعليه يمكن القول إن التحولات السياسية بعد 2003 لم تنتج مشروعاً وطنياً متوافقاً عليه، بل أسهمت في إعادة تعريف الهوية الوطنية بوصفها مساحة تفاوض مستمر، تتأثر بغياب التوازن بين مؤسسات الدولة والهويات الفرعية، وبانكشاف الساحة السياسية أمام التأثيرات الإقليمية والدولية.

### المبحث الثالث

#### التأثيرات الإقليمية في إعادة تشكيل الهوية الوطنية العراقية

تأثرت الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003 بمجموعة معقدة من العوامل الإقليمية التي شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إعادة صياغة البنية السياسية والاجتماعية للدولة. فقد أصبح الفضاء السياسي العراقي بعد التحول السياسي مفتوحاً أمام قوى خارجية متعددة، سعت كل منها إلى توظيف الانقسامات الداخلية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. (17) إذ أسهمت القوى الإقليمية في تعميق الانقسامات الداخلية عبر بناء علاقات شبكية مع فواعل محلية، سواء كانت سياسية أو اجتماعية. وقد استند هذا التدخل إلى توظيف الروابط الأيديولوجية أو الدينية أو الجغرافية أو الاقتصادية، الأمر الذي منح الهويات الفرعية مصادر دعم خارجية عززت استقلاليتها على حساب الهوية الوطنية الجامعة. أدت المنافسة الإقليمية في العراق إلى جعل الهوية الوطنية ساحة صراع رمزي، تتواجه فيها سرديات متعددة حول معنى "الوطن" و"الانتماء" و"المصلحة العامة". وقد انعكس ذلك في الخطاب الإعلامي والتعليم والفضاء الثقافي، حيث لم تعد الرموز الوطنية محايدة أو جامعة، بل أصبحت موضوعاً للتفسير، وإعادة البناء، وأحياناً لإعادة الاحتكار. (18)

شهد المشهد العراقي بعد عام 2003 انفتاحاً واسعاً أمام التأثيرات الإقليمية، إذ أصبح العراق ساحة تنافس نفوذ إقليمي مباشر، استُخدمت فيه الهويات الفرعية بوصفها أدوات للتأثير السياسي والاجتماعي. وقد لعبت الدول الإقليمية دوراً مؤثراً في تشكيل اتجاهات الانتماء داخل المجتمع العراقي، مستندة في ذلك إلى آليات متعددة تراوحت بين الخطاب الديني والدعم السياسي والتغلغل الاقتصادي والإعلامي.

أولاً: النفوذ الإيراني

اعتمد النفوذ الإيراني في العراق على شبكة علاقات سياسية وأيديولوجية تشكلت عبر عقود، وتعمقت بعد 2003 من خلال دعم مجموعات سياسية ومسارات عسكرية وغير رسمية. وقد أسهم هذا النفوذ في

(14) عبد الله علي ابراهيم ، مصدر سبق ذكره .

(15) حميد فاضل ، حسن الهوية الوطنية العراقية : ازمان الماضي والحاضر ... الاسباب والمعالجات ، مجلة العلوم

السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (49) ، 205 ، ص59.

(16) فالج عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، 25.

(17) Dr. Abdul Aziz Meslat, National Sovereignty and Identity A Theoretical Framework for Modern State Legitimacy, AP AMERICAN PREMIER, October 24th, 2024, 7.

(18) فالج عبد الجبار، مصدر سبق ذكره ، ص27.

تعزير الطابع الهوياتي الطائفي على حساب الهوية الوطنية الجامعة، من خلال ربط الولاء السياسي بمرجعيات عقائدية عابرة للحدود، ما جعل الانتماء الوطني موضع تفاوض أمام الانتماء العقدي.

ثانياً: الدور التركي

ركز الدور التركي على توظيف البعد القومي والاقتصادي، خاصة في المناطق الشمالية. وتم تعزيز العلاقات الاقتصادية والبنى التجارية مع قوى محلية، بما أدى إلى تكوين مراكز نفوذ إقليمي ذات طابع قومي أو مناطقي. وقد ساهم هذا الدور في إعادة تعريف الهوية الوطنية بوصفها مرتبطة بالجغرافيا والانتماء الإقليمي أكثر من ارتباطها بعقد المواطنة.

ثالثاً: دور دول الخليج

اتسم التدخل الخليجي بطابع سياسي وإعلامي، ركز على تشكيل تصورات جديدة للهوية العراقية من خلال شبكات إعلامية وخطاب ثقافي يهدف إلى إعادة توجيه الانتماء نحو مجال عربي أوسع. إلا أن هذا الدور، رغم طابعه القومي، لم ينبج من الطابع التنافسي، مما جعل الخطاب حول الهوية غير مستقيم أو موحد.

وقد اعتمدت القوى الإقليمية على جملة أدوات للتأثير في الهوية العراقية، أهمها: التأثير السياسي عبر دعم أحزاب وتيارات ذات انتماءات هوياتية محددة، التأثير الديني من خلال المرجعيات والمؤسسات والشبكات الدعوية، التأثير الاقتصادي عبر مشاريع تجارية واستثمارات مرتبطة بقوى محلية، التأثير الإعلامي الذي عمل على إعادة تشكيل الوعي الجمعي وصورة الانتماء الوطني.<sup>(19)</sup>

إن هذه التأثيرات الإقليمية، بتعدد مصادرها واختلاف أدواتها، أعادت تعريف الهوية الوطنية بوصفها مجالاً للصراع والتنافس، لا إطاراً للانتماء المشترك.

المبحث الرابع

نتائج التأثيرات الخارجية ومسارات تعزيز الهوية الوطنية العراقية

شهدت الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003 تحولات عميقة بفعل تأثيرات خارجية متعددة، سواء إقليمية أو دولية، مما أدى إلى صعود الهويات الفرعية وضعف الولاء الوطني التقليدي. ويمكن فهم هذه الظاهرة من خلال تفاعل المجتمع مع الدولة والمؤسسات السياسية، بالإضافة إلى انعكاس التأثيرات الأجنبية على استقرار المجتمع.

أولاً: صعود الهويات الفرعية وضعف الولاء الوطني

أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعزيز الانقسامات الهوياتية، حيث أصبح الانتماء للطائفة أو العشيرة أو الجماعة المحلية مصدر حماية ودعم، في مقابل ضعف الإحساس بالانتماء الوطني الشامل. وقد استثمرت القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا ودول الخليج هذه الهويات لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وثقافية<sup>(20)</sup> بينما لعبت الولايات المتحدة والتحالفات الدولية دوراً في إعادة توزيع السلطة بين هذه المكونات، مما أضعف قدرة الدولة على فرض هوية وطنية جامعة. أدت هذه المعادلات إلى تحول الهوية الوطنية من إطار جامع إلى مجال تفاوض مستمر بين الولاءات الجزئية، فأصبح المواطنون يتعاملون مع الدولة بوصفها مساحة تصالح متغير، بينما ظل الولاء الحقيقي متجذراً في الانتماءات الفرعية.<sup>(21)</sup>

ثانياً: انعكاسات على الاستقرار السياسي والمجتمعي

انعكس صعود الهويات الفرعية على استقرار الدولة والمجتمع، إذ أدى إلى تقشي التوترات الطائفية والإقليمية داخل الفضاء السياسي العراقي. ونتج عن ذلك ضعف القدرة على اتخاذ قرارات وطنية موحدة، وتنازع المصالح بين المكونات السياسية المختلفة، كما أصبح التخطيط السياسي والتنمية الاقتصادية رهيناً بعلاقات القوى المحلية والدولية.<sup>(22)</sup>

(19) عبد الله علي ابراهيم، مصدر سبق ذكره.

(20) Dodge, Toby. *Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a History Denied*. Columbia University Press, 2013.65.

(21) حميد فاضل حسن، مصدر سبق ذكره، ص 65.

(22) محمد الخالدي، الهوية الوطنية في العراق: بين العروبة والتشيع، المؤسسة العربية للدراسات، 205.

ثالثاً: مسارات تعزيز الهوية الوطنية لمواجهة هذه التحديات، تحتاج العراق إلى استراتيجيات شاملة لإعادة بناء الهوية الوطنية، تجمع بين الإصلاح المؤسسي وتعزيز الدور التربوي والثقافي: (23) إصلاح النظام السياسي: إعادة هيكلة المؤسسات لضمان العدالة والشفافية والمواطنة المتساوية، بما يقلل من التفكك الطائفي والمناطقية. بناء مشروع تربوي وثقافي وطني: تطوير مناهج تعليمية وبرامج إعلامية تعزز الانتماء الوطني، وتشجع على فهم المشترك الثقافي والتاريخي للمجتمع. تعزيز دور الدولة والمؤسسات الجامعة: دعم قدرة الدولة على توفير الخدمات والعدالة الاجتماعية، وإرساء قواعد وطنية متينة للتفاعل بين جميع المكونات، بما يعزز الولاء الوطني ويدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. باستخدام هذا الإطار، يمكن معالجة هشاشة الهوية الوطنية وتحويلها من نتيجة للتأثيرات الخارجية المتعددة إلى مشروع متكامل يربط بين الدولة والمجتمع والهويات الفرعية في منظور وطني شامل. خاتمة البحث

يستعرض هذا البحث تطورات الهوية الوطنية العراقية في ضوء التحولات السياسية بعد عام 2003 والتأثيرات الإقليمية والدولية التي أعادت تشكيل ملامح الانتماء الوطني. توصل البحث إلى أن الهوية الوطنية ليست معطى ثابتاً، بل هي عملية مستمرة تتشكل عبر تفاعل مؤسسات الدولة والمجتمع والهويات الفرعية، وتتعرض للتأثيرات الخارجية التي يمكن أن تعزز الانقسام أو تسهم في إعادة التأسيس. أظهرت الدراسة أن التحولات السياسية بعد 2003 أدت إلى تفكيك النموذج المركزي السابق للدولة، وفتحت المجال أمام المحاصصة الطائفية والإقليمية، مما أضعف قدرة الدولة على إنتاج هوية وطنية جامعة. كما أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعزيز الولاءات الفرعية، عبر أدوات سياسية واقتصادية ودينية وإعلامية، ما انعكس على استقرار النظام السياسي والمجتمع. في الوقت نفسه، أظهرت الدراسة أن هناك إمكانيات لإعادة بناء الهوية الوطنية، عبر إصلاح النظام السياسي، وتعزيز مؤسسات الدولة الجامعة، وتطوير مشروع تربوي وثقافي يركز على القيم المشتركة والتاريخ الوطني، بالإضافة إلى إدارة التأثيرات الخارجية بطريقة توازن بين المصالح الوطنية والهويات الفرعية. وبناء على ذلك، يمكن اعتبار الهوية الوطنية العراقية مشروعاً ديناميكياً يحتاج إلى سياسات متكاملة تجمع بين الإصلاح المؤسسي، والتربية الوطنية، وإدارة التحالفات الإقليمية والدولية، لضمان استقرار الدولة وتعزيز الانتماء الوطني المشترك بين جميع المكونات. المصادر:

1. حميد فاضل ، حسن الهوية الوطنية العراقية : ازمان الماضي والحاضر ... الاسباب والمعالجات ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (49) ، 2015 .
2. عبد الحسين شعبان، العراق: الدولة والهوية ، دار الفارابي، 2000.
3. عبد الله علي ابراهيم ، الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003 طبق النظرية البنائية ، المركز العربي الديمقراطي ، برلين ، 2022//20.
4. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، دار الوراق، 1998.
5. محمد الخالدي ، الهوية الوطنية في العراق: بين العروبة والتشيع ، المؤسسة العربية للدراسات.
6. نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، بيروت ، 2005.
7. Dawisha, Aheed. Iraq: A Political History from Independence to Occupation. Princeton University Press, 2009.

(23) حميد فاضل حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص 73-75.

- Dodge, Toby. Inventing Iraq: The Failure of Nation Building and a .8  
.History Denied. Columbia University Press, 2013
- Dr. Abdul Aziz Meslat, National Sovereignty and Identity A .9  
Theoretical Framework for Modern State Legitimacy, AP AMERICAN  
PREMIER, October 24th, 2024.
- Lisa Anderson, "The State and Identity in the Middle East", .10  
International Journal of Middle East Studies, 2004 .